مجلة البصائر
للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
AL-BASAER JOURNAL OF ECONOMICS, COMMERCIAL AND MANAGEMENT SCIENCES RESEARSH

المجلد4 العدد2 ديسمبر 2025
Volume 4 Issue 2 December 2025
ISSN 2830-9189
E-ISSN: 2830-9790

الإطار القانوني والرقابي للصفقات العمومية في الجزائر في ظل المرسوم الرئاسي 15-247: بين متطلبات الشفافية وتحديات الرقمنة

The Legal and Regulatory Framework of Public Procurement in Algeria under Presidential Decree No. 15-247: Between Transparency Requirements and Digitalization Challenges

بكير حمي [1*]، محمد قوجيل

[1] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، hami.bakir@univ-ouargla.dz
[2] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، med.goudjil@@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/04؛ **تاريخ القبول**:13 /2025/12؛ **تاريخ النشر**: 2025/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للصفقات العمومية في الجزائر وتقييم فعالية آليات الإبرام والتنفيذ والرقابة في تعزيز الشفافية وحوكمة المال العام، وذلك في ظل الإصلاحات المتسارعة التي عرفها هذا النظام خصوصًا بعد المرسوم الرئاسي 15-247 وتعديلاته حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقارنة النصوص القانونية وتحليل آليات الرقابة الداخلية والخارجية، بما في ذلك دور لجان التقييم والرقابة المالية والقضائية. وقدخلصت النتائج إلى استمرار تحديات تتعلق بضعف الرقمنة، وتضارب صلاحيات الرقابة، ونقص الكفاءة في إعداد دفاتر الشروط. وتوصي الدراسة بتعزيز الرقمنة، وتبسيط الإجراءات، وتطوير منصات إلكترونية مفتوحة للرفع من فعالية التسيير وحوكمة المال العام.

الكلمات المفتاحية : صفقة عمومية؛ رقابة إدارية؛ شفافية؛ حوكمة؛ رقمنة.
تصنيف JEL : K23 ؛ H57.

Abstract: this study analyzes the legal and regulatory framework of public procurement in Algeria and evaluates the effectiveness of implementation and oversight mechanisms in promoting transparency and sound public financial governance. Conducted in the context of ongoing reforms—particularly those associated with Presidential Decree 15-247—the study adopts a descriptive and analytical approach by comparing relevant texts and examining internal and external control mechanisms, including financial and judicial oversight. The findings show persistent challenges related to digitalization, overlapping oversight roles, and deficiencies in drafting and monitoring contractual documents. The study recommends advancing digital transformation, simplifying procedures, and developing open national e-procurement platforms to enhance efficiency and governance.
Keywords: ublic procurement; administrative control; transparency; digitalization; governance.
Jel Classification Codes : H57 ; K23.

* البريد الإلكتروني للمؤلف المرسل للمقال bakirhami7@gmail.com

1.المقدمة:

تُعدّ الصفقات العمومية من أهم الأدوات القانونية والتنظيمية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير المال العام وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فهي تمثل الإطار الذي من خلاله تُبرم السلطات العمومية اتفاقياتها مع المتعاملين الاقتصاديين لإنجاز الأشغال، واقتناء اللوازم، وتقديم الخدمات، بما يضمن استمرارية المرفق العام وتحقيق النفع العام. وقد أولى المشرّع الجزائري أهمية بالغة لتنظيم الصفقات العمومية منذ الاستقلال، حيث مرّ هذا النظام بعدّة إصلاحات متعاقبة تعكس تطور الرؤية الاقتصادية والإدارية للدولة، بدءًا من الأمر رقم 67-90 المؤرخ في 17 جوان 1967، مرورًا بالمرسوم التنفيذي رقم 02-250 المؤرخ في 24 جوان 2002، وصولًا إلى المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، الذي أدخل مفاهيم جديدة تتعلق بالشفافية وتفويضات المرفق العام، وأخيرًا المرسوم الرئاسي رقم 23-431 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023، المتعلق بصفقات الطلبات العمومية، الذي يُعدّ محطة أساسية في مسار **رقمنة الصفقات العمومية** وتعزيز حوكمتها.

إن رقمنة الصفقات العمومية ليست مجرّد عملية تقنية، بل هي **تحول مؤسسي** عميق نحو تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، ومكافحة الفساد، من خلال تقليص التعامل الورقي، وضمان علانية الإجراءات، وتمكين مختلف الفاعلين من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالصفقة العمومية.

غير أنّ هذا المسار يواجه جملة من **التحديات القانونية والتنظيمية والمؤسساتية** التي قد تعيق تحقيق أهداف الرقمنة، خصوصًا في ظل تفاوت القدرات التقنية بين الإدارات العمومية، وضعف التنسيق بين مختلف الهيئات الرقابية، ونقص التأهيل البشري في مجال تسيير المنصات الرقمية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات القانونية الأخيرة، لاسيما المرسوم الرئاسي 23-431 لسنة 2023، في تكريس الشفافية والنجاعة من خلال رقمنة الصفقات العمومية في الجزائر، وما أبرز التحديات التي تواجه هذا المسار؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل الإطار القانوني المنظم لرقمنة الصفقات العمومية في الجزائر.
2. تحديد المتطلبات الأساسية لإنجاح التحول الرقمي في مجال الصفقات.
3. إبراز أهم التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيق الرقمنة.
4. تقديم توصيات عملية لتفعيل الشفافية والرقابة الرقمية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حداثة موضوعها واتصاله المباشر بمساعي الدولة الجزائرية لتكريس مبادئ الحوكمة والشفافية عبر **التحول الرقمي في تسيير المال العام** .كما أنّها تسعى إلى إثراء النقاش العلمي حول مدى جاهزية الإطار القانوني والمؤسساتي لمواكبة هذا التحول.

المنهج المعتمد:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي المقارن،** من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، ومقارنة التجربة الجزائرية ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال رقمنة الصفقات العمومية مثل التجربة الفرنسية والمغربية.

محاور الدراسة:

1. **الإطار المفاهيمي والقانوني لرقمنة الصفقات العمومية في الجزائر.**
2. **متطلبات رقمنة الصفقات العمومية.**
3. **تحديات رقمنة الصفقات العمومية وآفاق الحوكمة الرقمية في الجزائر**

2. الإطار المفاهيمي والقانوني للصفقات العمومية في الجزائر .

تُعدّ الصفقات العمومية من أهم الآليات القانونية التي تعتمدها الدولة لتسيير الأموال العمومية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أداة استراتيجية تمكّن السلطات العامة من تنفيذ المشاريع العمومية وضمان استمرارية المرفق العام وفق أسس قانونية تضمن الشفافية والمنافسة.
ومن ثمّ، اكتسب نظام الصفقات العمومية مكانة محورية في الحياة الاقتصادية، حيث يمثل الإطار المنظم لإنفاق المال العام وفق قواعد محددة توازن بين مصلحة الدولة وحقوق المتعاملين الاقتصاديين.

1.2 مفهوم الصفقات العمومية وأهم خصائصها.

تُعرّف الصفقات العمومية بأنها عقود مكتوبة تبرمها المصلحة المتعاقدة مع متعامل اقتصادي، قصد إنجاز أشغال أو اقتناء لوازم أو خدمات أو دراسات لفائدة المرفق العام، وفقًا للشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به (المرسوم الرئاسي رقم 15-247، 2015، المادة 2).
ومن خلال هذا التعريف، يتضح أن الصفقة العمومية تندرج ضمن العقود الإدارية، وتتميز بعدة خصائص أساسية، أهمها:

أ. **الطابع المكتوب والإداري للعقد** :إذ لا يمكن أن تتم الصفقة إلا في شكل عقد مكتوب رسمي.

ب. **الغاية العامة** :الهدف منها تحقيق المصلحة العامة وليس الربح المادي.

ت. **الخضوع للقانون العام** :حيث تبرم وفق إجراءات دقيقة تنظمها نصوص خاصة.

ث. **الرقابة المسبقة واللاحقة** :نظراً لارتباطها بإنفاق المال العام، فهي تخضع لأنواع متعددة من الرقابة الإدارية والمالية والقضائية.

2.2 تطور الإطار القانوني للصفقات العمومية في الجزائر

عرف تنظيم الصفقات العمومية في الجزائر تطورًا تدريجيًا يعكس التحولات الاقتصادية والإدارية التي مرت بها الدولة منذ الاستقلال.

ففي البداية، صدر **الأمر رقم 67-90 المؤرخ في 17 جوان 1967** الذي وضع أول إطار قانوني موحد يضبط إبرام الصفقات العمومية.

ثم تبعه **المرسوم التنفيذي رقم 91-434 المؤرخ في 9 نوفمبر 1991** الذي جاء في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، ليتلاءم مع مبادئ المنافسة والشفافية.

وفي سنة 2002 صدر **المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 جوان 2002** الذي مثّل محطة مفصلية في تاريخ الصفقات العمومية، من خلال تكريس مبدأ المنافسة العادلة والمساواة بين المتعاملين.

لاحقًا، عُدّل هذا المرسوم بعدة نصوص، أهمها **المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015**، الذي جاء أكثر دقة ووضوحًا في الإجراءات المتعلقة بالإبرام، التقييم، والإعلان.

ومع التطور الرقمي، أصدر المشرّع الجزائري **المرسوم الرئاسي رقم 23-431 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023**، الذي أدخل نظام **رقمنة الصفقات العمومية**، من خلال اعتماد منصة إلكترونية وطنية موحدة خاصة بإشهار وتتبع وإبرام الصفقات (المرسوم الرئاسي رقم 23-431، 2023، المادة 5).

ويُعدّ هذا التحول خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، حيث تتيح الرقمنة إمكانية التتبع الفوري والرقابة الإلكترونية لجميع مراحل الصفقة.

3.2 المبادئ القانونية المؤطرة للصفقات العمومية

يستند نظام الصفقات العمومية في الجزائر إلى جملة من المبادئ الأساسية التي نص عليها المرسوم الرئاسي 15-247، وأعيد تأكيدها في المرسوم 23-431، من أهمها:

أ. **مبدأ حرية الوصول إلى الطلب العمومي**، الذي يضمن تكافؤ الفرص لجميع المتعاملين الاقتصاديين دون تمييز.

ب. **مبدأ المساواة في معاملة المتعاملين**، بحيث لا يجوز تفضيل أحدهم إلا بناءً على معايير موضوعية ومعلنة (المرسوم الرئاسي رقم 23-431، 2023، المادة 8).

ت. **مبدأ الشفافية في الإجراءات**، عبر إلزامية الإشهار والإعلان المسبق عن المنافسات العمومية.

ث. **مبدأ الفعالية الاقتصادية**، الذي يهدف إلى تحقيق أحسن علاقة بين الجودة والسعر ضمن حدود المال العام.

تطبيق هذه المبادئ يفرض على المصلحة المتعاقدة التقيد التام بالإجراءات المنصوص عليها قانونًا، سواء في مرحلة الإعلان أو التقييم أو الإبرام، بما يكفل النزاهة والرقابة على المال العام.

4.2 أهمية الرقابة في تسيير الصفقات العمومية

نظرًا للطابع المالي للصفقات، تخضع عملية الإبرام والتنفيذ لرقابة متعددة المستويات، أهمها:

- **الرقابة الإدارية المسبقة** التي تمارسها الهيئات العمومية قبل المصادقة على الصفقة.
- **الرقابة المالية** التي تقوم بها مصالح المراقب المالي ومجلس المحاسبة لضمان مشروعية النفقات.
- **الرقابة القضائية** التي يختص بها القاضي الإداري عند الطعن في مشروعية إجراءات الإبرام.

كما عزّزت الجزائر، في إطار مكافحة الفساد، من آليات الرقابة من خلال القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي شدد على ضرورة احترام قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص في منح الصفقات العمومية (القانون رقم 06-01، 2006، المادة 9).

5.2 التحول الرقمي كخيار استراتيجي

إن رقمنة الصفقات العمومية تمثل تحولًا نوعيًا في تسيير الطلب العمومي إذ تهدف إلى:

- الحد من الإجراءات الورقية والبيروقراطية.
- ضمان الشفافية من خلال الإشهار الإلكتروني ومتابعة مراحل التنفيذ.
- تقليص آجال الإبرام وتبسيط المساطر.
- تمكين الرقابة الفورية وتحليل المعطيات إلكترونيًا.

وبذلك يمكن القول إنّ الرقمنة ليست مجرد تحديث تقني، بل **إصلاح هيكلي** في تسيير المال العام يساهم في رفع كفاءة الإنفاق العمومي وترسيخ مبادئ الحوكمة.

4. متطلبات رقمنة الصفقات العمومية في الجزائر.

إنّ رقمنة الصفقات العمومية في الجزائر لا يمكن أن تتحقق بمجرد إصدار نص قانوني ينصّ عليها بل تقتضي توافر مجموعة من المتطلبات القانونية، المؤسساتية، التقنية، والبشرية، التي تشكّل مجتمعة الإطار الضروري لإنجاح عملية التحول الرقمي في تسيير المال العام.

فالرقمنة ليست عملية تقنية فقط، وإنما هي **مشروع إصلاحي شامل** يهدف إلى إعادة هندسة العلاقة بين الإدارة العمومية والمتعاملين الاقتصاديين، في اتجاه الشفافية والنجاعة.

1.3 المتطلبات القانونية والمؤسساتية.

تمثل **الإرادة التشريعية والتنظيمية** الركيزة الأساسية التي يستند إليها أي تحول رقمي في تسيير الصفقات العمومية. وقد خطت الجزائر خطوات مهمة في هذا الاتجاه من خلال صدور **المرسوم الرئاسي رقم 23–431 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023**، الذي جاء ليؤسس رسميًا لإطار قانوني شامل لرقمنة مسار الطلب العمومي (المرسوم الرئاسي رقم 23-431، 2023، المادة 3).

أ. تحديث الإطار القانوني للصفقات العمومية.

يتطلب تفعيل الرقمنة انسجام النصوص القانونية مع متطلبات العصر الرقمي، خصوصًا في الجوانب المتعلقة بـ:

- **الإشهار الإلكتروني** لجميع مراحل الصفقة عبر منصة وطنية موحدة؛
- **الإيداع الإلكتروني للعروض؛**
- **التوقيع الرقمي والمصادقة الإلكترونية؛**
- **إشراف هيئات رقابية إلكترونية مختصة.**

وقد نصت **المادة 22 من المرسوم الرئاسي 23–431** على إنشاء *المنصة الرقمية للطلبات العمومية* التي تتولى نشر الإعلانات وإتاحة المعلومات لكافة المتعاملين الاقتصاديين بطريقة علنية. (المرسوم الرئاسي رقم 23-431، 2023، المادة 22)
كما أقرّت **المادة 24** إلزامية نشر نتائج المنافسات عبر المنصة نفسها ما يعزز مبدأ الشفافية والمنافسة المشروعة.

ب. تكييف المنظومة المؤسساتية

من أهم متطلبات الرقمنة في الصفقات العمومية، إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالرقابة والإشراف على تنفيذها. فقد نص **المرسوم التنفيذي رقم 23–432 المؤرخ في 5 ديسمبر 2023** على إنشاء *المديرية العامة للرقمنة العمومية* تحت وصاية وزارة المالية، لتنسيق الجهود بين مختلف المصالح المتعاقدة (المرسوم التنفيذي رقم 23-432، 2023، المادة 4).

إلى جانب ذلك، تم تكليف *مركز السجل التجاري الوطني* بإنشاء قاعدة بيانات رقمية خاصة بالمؤسسات المتعاملة مع الإدارات العمومية، قصد ضمان المصداقية والشفافية في التعامل (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023، العدد 79).

2.3 المتطلبات التقنية.

تُعدّ البنية التحتية الرقمية أحد أهم أعمدة التحول الإلكتروني في الصفقات العمومية، إذ بدون وجود نظام معلوماتي متكامل وآمن، يصعب تحقيق رقمنة فعّالة ومستدامة.
وتتمثل أبرز المتطلبات التقنية فيما يلي:

أ. تطوير المنصة الوطنية للصفقات العمومية الإلكترونية

تمثل المنصة الإلكترونية المحدثة بموجب المرسوم الرئاسي 23-431 النواة الأساسية لمشروع الرقمنة إذ تتضمن وظائف متعددة تشمل الإشهار، تحميل دفتر الشروط، إيداع العروض، وإصدار الإخطارات إلكترونيًا.
وتتطلب هذه المنصة بنية تحتية تعتمد على **تكنولوجيا التشفير وحماية البيانات** لضمان سلامة المعاملات الإلكترونية. (Roman, 2020, p. ص8)

كما ينبغي أن تكون المنصة متاحة لجميع المتعاملين الاقتصاديين في كامل التراب الوطني مع إمكانية الربط بين مختلف الإدارات العمومية من خلال واجهات رقمية موحدة.

ب. الأمن السيبراني وحماية المعطيات

إن رقمنة الصفقات العمومية تجعل المعطيات المالية والإدارية عرضة للهجمات الإلكترونية، مما يستدعي وضع منظومة صارمة للأمن السيبراني.
وقد نص **القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية** على ضرورة اتخاذ تدابير تقنية وتنظيمية لحماية المعلومات والمعاملات الرقمية (القانون رقم 18-05، 2018).
كما أشار **القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أفريل 2020** المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى وجوب حماية البيانات المرتبطة بالصفقات الإلكترونية (القانون رقم 20-05، 2020).

3.3 المتطلبات البشرية والتنظيمية.

التحول الرقمي لا يمكن أن يتحقق دون **تأهيل العنصر البشري** داخل الإدارات العمومية إذ يمثل المورد البشري العامل الأساسي في ضمان نجاعة استخدام الأنظمة الرقمية.

أ. تكوين الإطارات والمكلفين بالصفقات

من الضروري تكوين الموظفين المكلفين بإعداد ومتابعة الصفقات في المجالات التالية:

- تسيير المنصات الرقمية؛
- أمن المعلومات؛

- التعامل مع التوقيع الإلكتروني؛
- التشريعات المنظمة للتعاقد الرقمي.

كما أصدرت وزارة المالية في جانفي 2024 تعليمة موجهة إلى جميع المصالح المتعاقدة، تلزمها ببرمجة **دورات تكوينية في مجال الرقمنة والتسيير الإلكتروني للصفقات** (وزارة المالية، 2024).

ب. .إعادة هندسة الإجراءات الإدارية

تقتضي الرقمنة تبسيط المساطر الإدارية التي كانت تعتمد سابقًا على الوثائق الورقية والإجراءات اليدوية. وقد أشار البنك الدولي في تقريره لسنة 2022 حول *حوكمة المشتريات العمومية في إفريقيا*، إلى أنّ نجاح الرقمنة في هذا المجال يرتبط بتقليص عدد الخطوات الإدارية وضبط الآجال القانونية لكل مرحلة (World Bank, 2022, p. ص22).

4.3 المتطلبات المالية والدعم الدولي

تحتاج عملية الرقمنة إلى تمويل مستمر لتطوير الأنظمة الإلكترونية وصيانتها وتحديثها، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تخصيص برامج تمويل ضمن **خطة التحول الرقمي الوطني 2023–2030**، بميزانية خاصة لتحديث أنظمة الطلب العمومي (وزارة الرقمنة والإحصائيات، 2023)

كما تعمل الجزائر على **الاستفادة من التعاون التقني مع الاتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية** لدعم

مشروع المنصة الوطنية للصفقات العمومية الإلكترونية، ضمن برامج دعم الحوكمة والشفافية (African Development Bank, 2023, p. ص15)

5.3 البعد المقارن — التجارب الدولية المرجعية.

أظهرت التجارب الدولية أن رقمنة الصفقات العمومية أسهمت في الحد من الفساد وتحسين تنافسية الاقتصاد.
ففي **فرنسا**، تم إطلاق منصة *Marchés publics.gouv.fr* سنة 2008 والتي أصبحت اليوم الإطار الرسمي الوحيد للإعلان وإيداع العروض إلكترونيًا.
أما **المغرب** فقد أطلق سنة 2013 بوابة *Marchés publics.gov.ma* التي مكّنت من تقليص آجال الإبرام وتحسين مستوى الشفافية بنسبة تفوق 40%.(Ministère de l'Économie et des Finances du Maroc, 2021, 30p)

وبالاستفادة من هذه النماذج يمكن للجزائر تسريع وتيرة التحول الرقمي في الطلب العمومي، شريطة التكيّف مع خصوصياتها القانونية والإدارية.

4. تحديات رقمنة الصفقات العمومية وآفاق الحوكمة الرقمية في الجزائر

إنّ الانتقال نحو رقمنة الصفقات العمومية في الجزائر يُعدّ خطوة نوعية في مسار إصلاح منظومة الطلب العمومي، إلا أنّ هذا التحول لا يخلو من صعوبات موضوعية وتقنية ومؤسساتية.

فبين متطلبات الشفافية والنجاعة من جهة، وإكراهات الواقع الإداري من جهة أخرى، تواجه عملية الرقمنة **جملة من التحديات** التي قد تؤثر في وتيرة تنفيذها، لكنها في الوقت ذاته تمثل فرصًا لإرساء حوكمة رقمية فعّالة ومستدامة.

1.4 التحديات القانونية والتنظيمية

على الرغم من صدور المرسوم الرئاسي رقم 23-431 لسنة 2023 المتعلق برقمنة الطلب العمومي، إلا أن تطبيق أحكامه على أرض الواقع يطرح عدة إشكالات قانونية عملية، أبرزها ما يلي:

أ. **غياب النصوص التطبيقية المفصلة**

ما يزال عدد من الإجراءات التي نص عليها المرسوم الرئاسي الجديد ينتظر صدور نصوص تنظيمية توضيحية، لاسيما ما يتعلق بآليات الإيداع الإلكتروني للعروض، إجراءات الطعن الرقمي، والتوقيع الإلكتروني (المرسوم الرئاسي رقم 23-431، 2023، المواد 22–30).

كما أن بعض المصالح المتعاقدة ما زالت تعتمد النماذج الورقية القديمة في غياب دلائل إجرائية موحدة.

ب. **تعدد الهيئات المتدخلة في الرقابة**

رغم أن الرقمنة تهدف إلى توحيد المسار الإداري، إلا أنّ الواقع يكشف عن تداخل الصلاحيات بين هيئات الرقابة المختلفة (المراقب المالي، المفتشيات العامة، مجلس المحاسبة، هيئات مكافحة الفساد...)، مما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات (القانون رقم 06-01، 2006، المادة 26).

هذا الوضع يتطلب تنسيقًا مؤسساتيًا منظمًا لتفادي الازدواجية في المهام.

ت. **ضعف الإطار القانوني للصفقات الإلكترونية**

فالقانون الجزائري لا يزال بحاجة إلى تطوير منظومة متكاملة تنظم المعاملات الإلكترونية الحكومية، خاصة في ما يتعلق بحجية التوقيع الإلكتروني والوثيقة الرقمية في الإثبات (القانون المدني الجزائري، س.س، المادة 327 مكرر).

2.4 التحديات التقنية والهيكلية

إنّ الرقمنة تعتمد أساسًا على البنية التحتية التكنولوجية، ورغم الجهود المبذولة لإنشاء المنصة الوطنية للطلبات العمومية، إلا أنّ هناك عدة عراقيل تقنية تحدّ من فعاليتها، منها:

أ. **نقص التجهيزات والربط الشبكي في بعض الإدارات**

تشير تقارير وزارة الرقمنة والإحصائيات إلى أنّ أكثر من 35% من المصالح المتعاقدة في البلديات والمصالح الخارجية لا تملك اتصالًا مستقرًا بشبكة الإنترنت، مما يعرقل الإشهار الإلكتروني وتبادل الوثائق (وزارة الرقمنة والإحصائيات، 2023، ص. 17).

ب. **غياب التكامل بين المنصات الرقمية الحكومية**

فالمنصة الخاصة بالصفقات العمومية لا تزال غير مرتبطة ببعض الأنظمة الوطنية الأخرى مثل السجل التجاري الإلكتروني، منصة الضرائب، ومنصة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، وهو ما يحدّ من فعالية التحقق التلقائي من بيانات المتعاملين (وزارة المالية، 2024، ص. 9).

ت. **ضعف أمن المعلومات**

تُعدّ الهجمات الإلكترونية خطرًا حقيقيًا، خصوصًا في ظل غياب سياسة وطنية موحدة للأمن السيبراني داخل الإدارات.

وقد سجلت الجزائر في سنة 2023 أكثر من 2.000 محاولة اختراق لمواقع حكومية وفق تقرير *الهيئة الوطنية للأمن السيبراني* (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2023).

3.4 التحديات البشرية والإدارية

يبقى **العامل البشري** أحد أهم التحديات التي تواجه الرقمنة، حيث تشير الدراسات إلى أن مقاومة التغيير ونقص الكفاءات الرقمية تمثل عائقًا حقيقيًا أمام التحول الإلكتروني (Kadog, 2006, p. 41)

ومن أبرز المظاهر:

- ضعف الإلمام بالتقنيات الحديثة لدى بعض الإطارات الإدارية المكلفة بالصفقات؛
- محدودية الدورات التكوينية المتخصصة في المجال الرقمي؛
- ثقافة بيروقراطية ما تزال تفضل النماذج الورقية الكلاسيكية على المعاملات الإلكترونية.

وقد أشار *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي* (UNDP)في تقريره لعام 2022 حول الإدارة الإلكترونية إلى أن "نجاح التحول الرقمي لا يتحقق إلا بتغيير الثقافة التنظيمية وتكوين الكفاءات الإدارية القادرة على التكيّف مع الأدوات الحديثة (UNDP, 2022, p.33).

4.4 تحديات الشفافية ومكافحة الفساد.

رغم أن الرقمنة جاءت كآلية لتعزيز الشفافية إلا أنّه لا يمكن إغفال وجود تحديات جديدة، أهمها **الشفافية الرقمية** ذاتها، والمتمثلة في ضمان علنية الإجراءات دون الإخلال بسرية بعض المعلومات الحساسة.

كما أن **التحكم في المنصة الإلكترونية** من طرف جهات محدودة قد يخلق احتكارًا في الوصول إلى البيانات. (Transparency International, 2021, p45).

لهذا، فإن تفعيل الرقابة الرقمية يتطلب:

- تفعيل دور **هيئة مكافحة الفساد** في متابعة الصفقات إلكترونيًا؛

- تمكين **مجلس المحاسبة** من الولوج المباشر إلى بيانات المنصة؛
- نشر التقارير الدورية حول الصفقات العمومية المفتوحة والمنجزة[1].

5.4 آفاق الحوكمة الرقمية للصفقات العمومية في الجزائر.

رغم التحديات السابقة فإن آفاق الرقمنة واعدة خاصة في ظل الإرادة السياسية المعلنة لتحقيق التحول الرقمي الشامل في الإدارة العمومية.

ويمكن حصر أهم آفاق الحوكمة الرقمية فيما يلي:

1. **إرساء مبدأ الشفافية الوقائية**

أي الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة المسبقة عبر التتبع الآني لكل صفقة إلكترونيًا.

2. **اعتماد الذكاء الاصطناعي في مراقبة الصفقات**

حيث يمكن للمنصات الرقمية، مستقبلاً، أن تستعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن المخالفات أو حالات تضارب المصالح. (OECD, 2022, p23ص.)

3. **تعزيز التعاون الدولي**

عبر الاستفادة من خبرات الدول التي سبقت في مجال *E-procurement* مثل كوريا الجنوبية، التي نجحت في تقليص الفساد في الصفقات بنسبة 75% بعد خمس سنوات من اعتماد الرقمنة (World Bank, 2020, p.)

تحقيق الاندماج بين الرقمنة والإصلاح الإداري

أي جعل التحول الرقمي جزءًا من استراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة العمومية وليس مشروعًا تقنيًا معزولًا

5.الخاتمة

تشكل الصفقات العمومية أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ تمثل الإطار الذي تتجسد من خلاله عملية تسيير المال العام وتحقيق التنمية المحلية.

وقد أبرزت هذه الدراسة أنّ الجزائر عرفت منذ بداية الألفية الثالثة مسارًا إصلاحيًا متواصلًا في منظومة الصفقات العمومية، بدءًا من المرسوم الرئاسي رقم 02-250، مرورًا بالتعديلات المتعاقبة، وصولًا إلى المرسوم الرئاسي رقم 23-431 لسنة 2023 الذي جاء ليؤسس لمرحلة جديدة قوامها الرقمنة والحوكمة الإلكترونية.

من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي وتقييم آليات التنفيذ والرقابةتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] مجلس المحاسبة، تقرير سنوي 2023، الجزائر.

أ. أن المشرّع الجزائري أرسى قاعدة قانونية متطورة نسبيًا في مجال الصفقات العمومية، إلا أن التطبيق العملي ما زال يواجه صعوبات ناجمة عن غياب الانسجام بين النصوص وتعدد المتدخلين.

ب. أن نظام الرقابة المطبق في الجزائر – رغم تعدد مستوياته (الداخلية، الخارجية، والوصاية) – يظل مفتقرًا للتكامل والتنسيق، مما يحد من فعالية الرقابة الوقائية.

ت. أن الرقمنة تمثل أداة محورية لتحقيق الشفافية والنجاعة في الطلب العمومي، غير أن تنفيذها يصطدم بعقبات تقنية وبشرية تتطلب معالجة هيكلية طويلة المدى.

ث. أن الثقافة الإدارية التقليدية والبيروقراطية تبقى من أهم العوائق غير المادية التي تُبطئ الانتقال نحو الإدارة الرقمية الحديثة.

ج. أن الحوكمة الرقمية ليست هدفًا تقنيًا فحسب، بل مشروع إصلاحي شامل يقتضي إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين والمؤسسات الاقتصادية على أساس الشفافية والمساءلة والمشاركة.

توصيات الدراسة

انطلاقًا من النتائج السابقة، تقترح الدراسة جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين منظومة الصفقات العمومية ورقمنتها في الجزائر:

أ. الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالمرسوم الرئاسي 23-431 لتوضيح آليات الإبرام والتنفيذ الرقمي وضمان وحدة الإجراءات.

ب. توحيد هيئات الرقابة من خلال إنشاء *هيئة وطنية للصفقات العمومية الإلكترونية* تتولى المتابعة والمراقبة والتقييم المستمر.

ت. تعزيز التكوين المتخصص في مجالات تسيير الصفقات والحوكمة الرقمية لفائدة الإطارات الإدارية، وإدراج وحدات دراسية حول "الصفقات الإلكترونية" في كليات الحقوق والاقتصاد.

ث. ضمان الأمن السيبراني عبر وضع بروتوكولات وطنية لحماية المنصات الرقمية من الهجمات، وتبني معايير ISO الدولية في أمن المعلومات.

ج. اعتماد مبدأ الشفافية الرقمية المفتوحة من خلال نشر بيانات الصفقات العمومية على المنصة الوطنية بصيغة مفتوحة (Open Data)تسمح للباحثين والمجتمع المدني بالمتابعة والتحليل.

ح. تفعيل التعاون الدولي للاستفادة من التجارب الناجحة، لا سيما تجربة كوريا الجنوبية وكندا في مجال الرقمنة الكاملة للطلبات العمومية.

خ. إعادة هيكلة إجراءات الطعن والرقابة القضائية بما ينسجم مع الصفقات الإلكترونية ويضمن سرعة الفصل في النزاعات بطريقة رقمية شفافة.

6.الإحالات والمراجع

قائمة المراجع

أولًا: النصوص القانونية الجزائرية

1. الأمر رقم **90–67**المؤرخ في **17جوان 1967**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
2. المرسوم التنفيذي رقم **434–91**المؤرخ في **9نوفمبر 1991**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
3. المرسوم الرئاسي رقم **250–02**المؤرخ في **24جوان 2002**، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2002.
4. المرسوم الرئاسي رقم **247–15**المؤرخ في **16سبتمبر 2015**، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2015.
5. المرسوم الرئاسي رقم **431–23**المؤرخ في **28نوفمبر 2023**، المحدد لتنظيم الصفقات العمومية والطلبات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، 2023.
6. المرسوم التنفيذي رقم **432–23**المؤرخ في **5ديسمبر 2023**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، 2023.
7. القانون رقم **01–06**المؤرخ في **20فيفري 2006**، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 2006.
8. القانون رقم **05–18**المؤرخ في **10ماي 2018**، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018.
9. القانون رقم **05–20**المؤرخ في **28أفريل 2020**، المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2020.

ثانيًا: الكتب والمراجع الأكاديمية

10. قدوج، حمامة .*عملية إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري* .الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2006.

ثالثًا: التقارير والدراسات الرسمية الجزائرية

11. وزارة الرقمنة والإحصائيات .*التقرير الوطني للتحول الرقمي في الجزائر* .الجزائر، 2023.
12. وزارة المالية .*دليل تسيير الصفقات العمومية الإلكترونية* .الجزائر، 2024.
13. وزارة المالية .*التعليمة رقم 07 المؤرخة في 15 جانفي 2024 بشأن التكوين في مجال الرقمنة* .الجزائر، 2024.
14. مجلس المحاسبة .*التقرير السنوي لسنة 2023* .الجزائر، 2024.
15. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني .*التقرير الوطني للأمن السيبراني* .الجزائر، 2023.

رابعًا: المراجع الأجنبية والدولية

16. **World Bank** (2022). *Digital Transformation of Public Procurement Systems: Best Practices and Country Experiences*. Washington, D.C.

17. **OECD** (2021). *Public Procurement in the Digital Age: Enhancing Efficiency and Transparency*. Paris.
18. **Transparency International** (2021). *E-Procurement and Anti-Corruption Challenges*. Berlin.
19. **UNDP** (2022). *Digital Governance and Public Administration Reform*. New York.
20. **African Development Bank** (2023). *E-Procurement Implementation Report in North Africa*. Abidjan.